الأمم المتحدة

A/68/792 – S/2014/169

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هاليت **جيفيك**
الممثل الدائم

140314 130314 14-26065 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ والموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعممة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/68/765-S/2014/119)، والتي تتضمن مرة أخرى ادعاءات كاذبة مماثلة للادعاءات الواردة في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

بدايةً، فيما يتعلق بمزاعم ”التعديات على أنظمة المرور الجوي الدولية“ و ”انتهاكات تركيا للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص“، أود مرة أخرى أن أكرر أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي المشمول بسيادة الجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بمعرفة وموافقة تامتين من السلطات المختصة في الدولة، التي ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. وهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي توفر خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. وبالمثل فإن الادعاءات التي أثيرت في الرسالة المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالموانئ القبرصية التركية هي أيضا ادعاءات لا أساس لها من الصحة، ذلك لأن الإدارة القبرصية اليونانية لا تملك أي ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وتمثل هذه الادعاءات محاولة أخرى لتشويه الوقائع والحقائق المتعلقة بالجزيرة. وكما جاء في رسائلنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل ولا قانوني بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تمتد لتشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص ومجالها الجوي الوطني ومياهها الإقليمية. وهذا الزعم الأجوف من الجانب القبرصي اليوناني يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين على جزيرة قبرص، تتمتعان بالحكم الذاتي وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل الإقليم الذي يخصها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة المتكررة ذات الصلة بمطار إركان في الشمال، فينبغي التشديد مرة أخرى على أن مركز المراقبة الجوية والمطار المتقدمين تكنولوجيًا في إركان في شمال قبرص ما فتئا يوفران خدمات الملاحة الجوية الثابتة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الملاحة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة تمشيا مع سياسة العزل التي يفرضها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الوقت تجري جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال

قبرص بكامل معرفة وموافقة إدارة الطيران المدني التابعة لها، وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة عليها.

ويستوفي قانون الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلق بسلامة الملاحة الجوية جميع معايير وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي، من خلال توفير الملاحة المأمونة والسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تقلع منه، وكذلك استخدام المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تفي تماما بالمعايير الدولية، وتُخصَّص الاستثمارات اللازمة لتمكينها من مواكبة التكنولوجيا المتطورة. ويُزاد عدد مراقبي الحركة الجوية وفقا لتزايد عدد الرحلات الجوية على مر السنين، ويعمل مركز المراقبة الجوية في إركان بالتعاون المستمر والوثيق مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة من أجل كفالة أن تجري جميع الرحلات الجوية بشكل آمن في المنطقة. وفي عام ٢٠١٣ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ما يقرب من ٣ ملايين، في حين يتوقع أن يبلغ هذا العدد ٣,٢ ملايين راكب في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، استخدم ما يقرب من ٠٠٠ ٢٢ طائرة مطار إركان في عام ٢٠١٣ للوصول والمغادرة واستخدمت ٠٠٠ ١٥ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. ومن المتوقع أن يبلغ هذان الرقمان نحو ٠٠٠ ٢٣ و ٠٠٠ ١٦٥، على التوالي، لعام ٢٠١٤. ويلتزم الجانب القبرصي التركي بدعم تطبيق أعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية بما يتواءم تماما مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وهو مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

أما المحاولات المستمرة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني، من خلال بيانات كاذبة كثيرا ما يجري تكرارها، بهدف إضفاء الشرعية على ”جمهورية قبرص“ التي زالت منذ زمن طويل، فهي محاولات لا طائل منها لأن الشعب القبرصي التركي لن يرضخ أبدا لمطالبهم الجائرة. والأمر الذي يمكنه أن يسهم حقا في تهيئة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا وأن يوقف أعماله العدائية والمزعجة تجاه الشعب القبرصي التركي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها سابقا وحاليا هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرارها في إنكار حقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يبشر بخير من حيث احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في قبرص وفقا للمعايير المعمول بها في الأمم المتحدة، التي تتوخى قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكون من دولتين متساويتين في المركز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الجانب القبرصي اليوناني إلى وقف تكتيكاته الدعائية المعروفة جيدا والتركيز على المفاوضات الشاملة التي تجري في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها للتوصل إلى تسوية شاملة في قبرص دون المزيد من التأخير. ونحن ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالحفاظ على موقفنا الإيجابي والبنَّاء ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص